

معارضة من الداخل

لا اعتقد أنني في حاجة إلى شرح الموقف الذي حدا بي إلى الاستقالة صباح السبت (٢٦/١/١٩٨٥) ثم إلى طي صفحاتها بعد منتصف ليل الاثنين. فالناس لا يواكبون فقط تجربة المعاناة التي يتعرض لها المسؤول من يوم إلى يوم ، وإنما يعيشونها ويكابدونها في حياتهم اليومية قلقاً على المستقبل أو ضيقاً في المعيشة أو ذوداً عن كرامة أو سلامة أو غير ذلك من الشجون والهموم . وأنا من الذين يعيشونها مع الناس يوماً بيوم .

مع ذلك فإن من حق الناس عليّ أن أتوجه اليهم بشيء من التوضيح :

يشق عليّ القول أن الحكومة منذ قيامها لم تكن في التصدي على مستوى التحدي سواء على صعيد المعالجات السياسية أو المعالجات الامنية أو المعالجات الاقتصادية والاجتماعية .

قامت الحكومة تحت عنوان الوحدة الوطنية ، وكنا نعرف أن الوحدة الوطنية لا تتم بمرسوم تأليف حكومة وإنما تتحقق عندما يلتقي اللبنانيون على حلول جذرية للقضايا الوطنية والسياسية العالقة بينهم من خلال ممثليهم في الحكم . فكان شعار الوحدة الوطنية تعبيراً عن طموح الحكومة ان لم يكن عن منطلقها ، ذلك لأن الحكومة التي جمعت الأضداد حول مائدة مجلس الوزراء كان

* نص بيان تلي في مؤتمر صحافي بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٨٥ .

يمكن أن تتحول بوتقة تصهر الخلافات وتفرز الحلول فتنبعث الوحدة الوطنية الحقيقية .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ويا للأسف . فقد عكفت الحكومة منذ انطلاقتها على معالجة الشأن الامني من دون السياسي . فعينت قيادة جديدة للجيش وأصدرت قانوناً جديداً للدفاع وأقرت سلسلة من الخطوات والخطط الامنية . أما على الصعيد السياسي الوطني فكان النشاط ضحلاً . فإذا بنا نتلقن درساً كان يجب ان نعيه من البداية وهو ان أي انجاز امني معرض للتآكل والاهتراء اذا لم يحصن بانجازات سياسية توحد اللبنانيين على قضية واحدة يتساوى اللبنانيون في التزامها بفهم واحد وتتحدد في ظلها وحدة الهدف والطريق .

ليس بيننا من يعتقد أن ازمة لبنان منذ العام ١٩٧٥ كانت مجرد مشكلة امنية لم يكن حلها يستوجب الا قوة شرطة أو جيش من نوع جديد . فالازمة هي في جذورها سياسية وطنية ، ولم تكن المشكلة الامنية في مرحلة من المراحل الا مظهرها .

مع تطور الازمة ومعطياتها اضحى للمشكلة الامنية بالطبع كيان متميز قائم بذاته بالاضافة الى كونها ذات جذور سياسية . لذا الاصرار على متابعة المعالجات الامنية بصرف النظر عن تطورات الموقف السياسي . ولكن احتمالات الانجاز امنياً تبقى محدودة ومعرضة للتلاشي اذا لم تتواكب مع انجازات اصلاحية حقيقية سياسياً . وهذا ما ابرزته تطورات الوضع في ظل حكومتنا .

قامت الحكومة بمحاولات متلاحقة لمعالجة الاوضاع الامنية انطلاقاً من بيروت واستطاعت أن تحقق بعض التقدم على صعيد وقف القتال والتراشق ، ولكن قدرتها على تحصين انجازها وتعميقه بقي محكوماً بالعقم الذي طبع تحركها سياسياً .

لم نتوغل في القضايا الاساسية لنجترح الحلول لها فبقيت المحاولات الامنية من غير سند وفاقي سياسي حقيقي ، وبقيت بالتالي الخطوات الامنية المتخذة رخصة العود عرضة للانتكاس والانهار .

ولقد بدأ رهاننا على الاصلاح السياسي الحقيقي ينحسر عندما اخذت الممارسة داخل الحكم تظهر لنا اكثر فاكثر ان ارادة التغيير داخل الحكم غير ناضجة او غير متاحة . وكنا كلما طرح امامنا موضوع من تلك المواضيع الاساسية نشكل لجنة لدرسه . أما المرسوم الاشتراعي الوحيد المهم الذي صدر عن حكومتنا فهو قانون الدفاع الجديد ، وقد جاء نصفه على غير ما اتفقنا في ما يختص بأمر مهم جداً لا أغالي اذا قلت انه يتعلق ببنية الدولة مستقبلاً .

من هنا كان الخلاف الذي نشب داخل الحكم حول استحداث مديرية امن الدولة ثم حول ارتباطها . واذا كانت ازمة كهذه قد استغرقت داخل الحكومة اكثر من اربعة اشهر من اجل اضافة كلمة واحدة إلى النص المنشور ، فمن حق أي منا ان يشك في احتمالات التغيير . ولن يكون اصلاح من غير تغيير . فهل نتخلى عن مبدأ الاصلاح الذي التزمناه منذ قيام هذه الحكومة ؟

واذا كنا في الايام الغابرة ننادي بالمشاركة في الحكم منطلقاً للاصلاح السياسي ضمن المعادلة الطائفية المقيتة المفروضة علينا ، فقد جاء المرسوم الاشتراعي المذكور ليدفع بنا خطوة في عكس اتجاه السير المأمول او المنشود .

وفي جملة الشعارات التي رفعناها ثم اخذ نورها نجبو مع مرور الزمن في عهد هذه الحكومة الدعوة لالغاء الطائفية السياسية . فانتهى بنا المطاف نمارس الطائفية ، لابل المذهبية ، بأبشع صورها . فبدلاً من الغاء الطائفية فقد ذهب بنا الامر في ممارستها الى « تشويه سمعتها » !

وانفجرت ازمة النقد والدولار ، وكانت بوادها مرتقبة قبل حين من الزمن . والذين خربوا البصرة وما زالوا يخربونها هم الذين يقرعون ناقوس الخطر

من الحال التي وصلت إليها الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية في البلاد . اولئك الذين استنزفوا جسم الاقتصاد الوطني من دمه عن طريق المرافء غير الشرعية يواصلون اليوم عبثهم بمصير وطنهم من خلال المرافء الشرعية ، ويذرفون دموع التماسيح على الاقتصاد العليل والمصير المجهول . لكم اتخذت من اجراءات تصحيحية ثم تعطلت بسبب التسبب الامني أو بسبب فقدان القرار السياسي الحقيقي لدى الفاعلين .

وطرح قرار اسرائيل بالانسحاب الجزئي في طريقنا تحدياً وطنياً وقومياً كبيراً . فكان على الحكومة أن تعد العدة لادخال قوى الشرعية إلى منطقة الانسحاب ذوداً عن سلامة الوضع فيها وبالتالي حرصاً على قضية التحرير . فكانت خطة الساحل والاقليم عرضة للتعثر بسبب الميليشيات التي تشبث بمواقعها . يغدقون عليك بتعهداتهم ويضنون عليك بتنفيذها .

اكتفي بهذا القدر من الاسترسال في عرض حيثيات الاستقالة التي أقدمت عليها صباح ٢٦ / ١ / ١٩٨٥ . ولا أزيد الا شيئاً واحداً وهو انني لم استقل لأجر الحكومة ورائي ، وقد تعمدت عدم ذكر الاسباب الموجبة توخياً لعدم احراجها ، فكان كتاب استقالتي اشعاراً بانسحابي من الحكومة . وقد يكون تضامن بعض زملائي معي في الاستقالة أول سبب لعودتي عنها . ذلك لأن الظرف قد يسمح بخروج وزير أو استبداله ولكنه لا يسمح باعادة تأليف حكومة . واعتقد أن الذين تحدثوا عن توقيت الاستقالة ليقولوا أنه في غير محله كانوا يفكرون برحيل الحكومة ولم يكونوا يفكرون بانسحاب وزير منها ، وهكذا ، عندما ربط بعض اخواني استمرارهم في الحكم بوجودي في الحكومة كان عليّ أن أعيد النظر في موقعي .

وكان اللقاء الذي دعا إليه سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد مساء ٢٧ / ١ / ١٩٨٥ في منزله هو الحاسم في هذا الموقف . فقد شرحت باسهاب

الاسباب التي دعيتي إلى الانسحاب من الحكومة ، وبين الحاضرين من كان على معرفة ببعضها ويعلم أنني كنت قد أعربت عن رغبتني في الاستقالة مرتين خلال الفترة السابقة . وكان الداعي للاستكاف عنها في الحالتين شأناً ما ، كان جارياً أو عالماً ، وكان يقتضيني التريث .

في الواقع أن الامر كان دوماً كذلك منذ قيام الحكومة تقريباً ، فقد كنا مشدودين إلى أمر مهم يخطط له أو ينقذ كل اسبوع تقريباً ، فلو استقلت في اية لحظة قبل ذلك لكان التوقيت في غير محله . فما كان من المناسب الانسحاب وقانون الدفاع قيد المناقشة ، أو عندما كانت الخلوات قائمة وموضوع الاصلاح مطروح على طاولتها ، أو عندما كانت الخطط الامنية توضع لبيروت وسواها ثم عندما كان يلاحق تنفيذها من يوم إلى يوم ويعاد النظر في مندرجاتها بين الحين والآخر تعزيزاً لفرص تحقيقها ، أو عندما كانت الموازنة تدرس وتخاص معركة تخفيضها تقشفاً ، أو عندما كان الجهد في وزارة الترية منصّباً على انقاذ عام دراسي كان في حكم الضائع عندما قامت الحكومة ، أو بعدما انكشف الخلل في نص قانون الدفاع الجديد في أيلول ١٩٨٥ وما اقتضاه من ملاحقة بغية تصحيحه ، وغير ذلك كثير .

وهكذا عندما تبين لي ان انسحابي من الحكومة متعذر وأن تضامن بعض اخواني معي جعل الوضع الحكومي برمته مطروحاً ، كان عليّ أن أتقبل رفض رئيس مجلس الوزراء استقالتي شاكراً له ثقته بي .

عندما دخلت الحكومة فكرت انني اشارك في حكومة انقاذ واصلاح . أما عودتي اليها فكان برؤية الانقاذ من دون الاصلاح . أقول الانقاذ وفي تفكيري ما يواجه الحكومة من تحديات على مستوى التحرير مع الانسحاب الاسرائيلي المرتقب ، وعلى المستوى الامني في ما يبذل من جهود متجددة لتقويم الاوضاع في بيروت ومن ثم على الساحل وفي الاقليم والشمال ، وعلى المستوى الاقتصادي

والاجتماعي في مواجهة الازمة العنيفة التي تضغط على حياة المواطنين . أما
الاصلاح فأرجو ان يعود إلى حيز الممكن ، ولكن ذلك يتطلب وجود ارادة على
التغيير لم نلمسها بعد ، كما وانني افضل أن لا يكون اصلاح اذا كان التغيير
الممكن هو من النوع الذي يلزم اجيالاً مقبلة بصيغ عقيمة وبراء . الاصلاح لا
يكون باستبدال اعوجاج باعوجاج .

وفي ظل الازمة الخائفة التي تطوقنا ليكن مطلبنا المرحلي مخرجاً من الازمة
يمكننا ولو من السير في طريق الحل للقضية . وكل آت قريب .

وأختتم بالقول انني استقلت من اجل اصلاح لم يتحقق وانفاذ يتعثر .
وعدتُ إلى جو تضامني مع زملائي من اجل انفاذ يجب ان يتحقق .